نظرات في (مختصر النحو)
لابن سعدان الكوفي (١٦١-٢٣١هـ)
دراسة وتحقيق د. حسين أحمد بوعباس

د. عبد الناصر إسماعيل عسّاف(*)

صدر كتاب (مختصر النحو) لابن سعدان الكوفيّ (١٦١ - ٢٣١هـ) سنة ٢٠٠٥، في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - في جامعة الكويت: حقّقه د. حسين أحمد بو عباس عن مخطوطة يتيمة في مكتبة المشهد الرضوي بمدينة مشهد الإيرانية، قُدِّرَ تاريخُها في المكتبة بأوائل القرن الرابع الهجريّ؛ وقدّمَ له بدراسة تناول فيها ترجمة المؤلّف، ومولدَه ووفاته، وشيوخه، ومَن أخَذَ عنه، ومصنّفاته، وبعض أخباره وما قيل فيه، وأثره في الخالفين، ودرسَ فيها المخطوطَ، فبيّن أهمَّ سماته، ووثَّقَ نسبةَ الكتاب إلى المؤلّف وحدّد عنوانَه، ثمّ ختمَ بوصف المخطوط، وبيان منهجه في التحقيق.

و(مختصر النحو) كما بيّن محقّقُه ودلّت مادّتُه مصنَّفٌ في النحو الكوفيّ، يشهد لذلك ويدلّ عليه ما تردّد فيه من مصطلحات وعلل وأحكام وآراء نحويّة كوفيّة بيّنها المحقّق، ومثّل لها؛ وموافقةُ الفرّاء في بعض الأبواب لفظاً ومعالجة كما قدَّر المحقّق. وهو كتابٌ في النحو التعليميّ.

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

وقد استدلّ المحقّقُ لهذه الصبغة بما كان عليه الكتابُ من صِغَر حجمه، إذ كان المخطوط، على كثرة أبوابه التي بلغت ستة وخمسين باباً، في خمس وثمانين صفحة من القطع الصغير؛ ومن قِصَر أبوابه، إذ لم يزد بعضها على سطر ونصف؛ ومن قلّة تفصيلات المادّة النحويّة التي كانت مسائل الخلاف فيها تأتي عرضاً، وسهولةِ عبارة المؤلّف ووضوحها، والاقتصارِ على الشواهد القرآنيّة التي كانت قليلة.

وقد قرأتُ الكتاب حين صدر، وقيّدتُ على حواشيه ما بدا لي فيه، ثمّ دعاني إلى قراءته ثانية منذ بضعة أشهر ما دعاني، فبدا لي فيه ملاحظاتٌ أخرى، حتى إذا جمعتُ هذه إلى تلك كانت هذه الكلمةُ التي أحببت أن يفيد منها المحقّق والقارئ.

*** الدراسة:**

- فات المحقّقَ إذ ترجم المؤلّفَ (ابن سعدان) [ص ١٦] التنبيهُ على ما انفرد به الذهبيّ في كنيته، حين ذكره فقال: «محمد بن سعدان أبو عبد الله النحويّ المقرئ الضرير، أحد الأئمة بالعراق»[(١)]؛ لأنّ تكنية ابن سعدان بـ«أبي عبد الله» لم يقع مثلُها في سائر مظانّ ترجمته، أو مواضع ذكره.

- ذكر المحقّقُ إجماع المصادر على وفاة ابن سعدان يوم عرفة من سنة إحدى وثلاثين ومئتين، ونصَّ في الحاشية على أنّ ياقوت انفرد بذكر وقوع الوفاة في عيد الأضحى.

وفحصُ ذلك يدعو إلى بعض التعقيب؛ لأنّ ياقوت ذكرَ أنّ ذلك قولُ ابن عرفة (نفطويه)[(٢)]، فكان بذلك ناقلاً؛ وذكره الداني عن محمد بن

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، ٥/ ٩١٦.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٦/ ٢٥٣٧.

الحسن النقاش[٣]. وبه يتبيّن أن ياقوت لم ينفرد بذلك.

على أن الإجماع على وفاة ابن سعدان سنة إحدى وثلاثين ومئتين شذّ عنه الهذليّ، إذ نصّ في كتابه (الكامل)[٤] على أنّ ابن سعدان توفي سنة تسع ومئتين!.

- ذكر المحقّق [ص ١٦ - ١٧] في شيوخ ابن سعدان خمسة عشر شيخاً، وقد بدا لي بعد نظر وبحث ومراجعة أن قد فاته نحوُ ذلك، وخالط كلامَه على بعضهم ما يقتضي التعقيب. وهذا ما أذكره هنا:

- فات المحقّقَ أن يذكر في شيوخ ابن سعدان هؤلاء الأربعةَ الذين هداني إليهم البحثُ، ووافقتُ في الأول والأخيرين منهم ما ذكره محقّقُ كتاب ابن سعدان (الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل)[٥]:

- حجاج بن محمد، أبو محمد الأعور المصِّيصيّ، ت ٢٠٦[٦].

- عبد الله بن عمر: روى القراءة عن يحيى بن آدم[٧].

- محمد بن عبيد الله الضرير أبو عاصم الكوفي، يُعرَف بالمسجدي[٨].

- يعقوب بن جعفر بن أبي كثير الأنصاريّ المدنيّ[٩].

على أنّ في من ذكرَ محقّقُ كتاب (الوقف والابتداء) من مشيخة ابن سعدان زيادةَ ثلاثةَ عشرَ شيخاً، اهتدى إلى تسعة منهم فيما كان في كتاب (الوقف والابتداء) وغيره من أسانيد[١٠].

---

(٣) الداني، جامع البيان، ١/ ٢١٧.

(٤) الهذلي، الكامل في القراءات، ص ٨٦.

(٥) ابن سعدان، الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، مقدّمة المحقّق: ص١٥، ١٧، ١٩.

(٦) ابن الجزري، غاية النهاية، ١/ ١٨٦.

(٧) ابن الجزري، المصدر السابق، ١/ ٣٩٢.

(٨) ابن الجزري، المصدر نفسه، ٢/ ١٧٢.

(٩) الذهبي، تاريخ الإسلام ٤/ ١٢٥٥، وابن الجزري، غاية النهاية ٢/ ٣٣٨-٣٣٩.

(١٠) انظر: ابن سعدان، الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، مقدّمة المحقّق: ص ١٤-١٩.

- ذكرَ المحقّق في شيوخ ابن سعدان: سُلَيم بن عيسى بن سليم، وعقّب بحاشية توثّق ذلك، ختمها بقوله: «وذكر ابن الجزري أنّه توفّي سنة ٢٨٨، وقيل: ٢٨٩. وقال ابن سعدان: سنة ٢٠٠. والأرجح قول ابن سعدان لأنّه جاء في ترجمته أنّه ولد سنة ١٣٠، فالقولان الأوّلان يجعلانه عُمِّر ١٦٠ سنة، ثمّ إنّ ابن سعدان أقرب إلى تحديد وفاته». ا هـ.

قلت: لم يكن وراء تعقيب المحقّق في هذه الحاشية إلّا الغفلة والسهو؛ لأنّ ابن الجزري نصّ على أنّ وفاته كانت سنة ١٨٨ أو ١٨٩. قال: «توفّي سنة ثمان وثمانين، وقيل: سنة تسع وثمانين ومئة. وقال ابن سعدان: سنة مئتين، عن سبعين سنة وستة أشهر»[١١].

- ذكرَ المحقّق في من ذكر من شيوخ ابن سعدان: «محمد بن حازم، أبو معاوية الضرير، ت ١٩٤». هكذا ذكر أباه «حازم» بالحاء المهملة، وأحال في الحاشية على تاريخ بغداد (٥/ ٣٢٤) ونزهة الألباء ص ٢٣، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٧). وقال في تلك الحاشية: «وأبو معاوية لا يُذكَر إلّا بكنيته، ولكن وجدت اسمه في معجم الأدباء (١/ ٢٥٣) وله ترجمة في نكت الهميان ص ٣٤٧».

وقد أخطأ في ذلك مرّتين: الأولى حين ذكرَ والد أبي معاوية بالحاء المهملة (حازم)، وكان بذلك يقلّد تصحيفاً كان في معجم الأدباء ونكت الهميان[١٢]. والصواب أنّه خازم بالخاء المعجمة، وعلى ذلك نصّ غيرُ واحد نصًّا، منهم العجلي وابن حجر[١٣]. ومن ثمّ كان ينبغي أن ينبّه المحقّق

(١١) ابن الجزري، غاية النهاية ١/ ٢٨٩.

(١٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١/ ٢٥٣ ؛ والصفدي، نكت الهميان، ص ٣٤٧.

(١٣) العجلي، معرفة الثقات، ٢/ ٢٣٦، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٧٥.

على أنّ ورود اسم أبيه بالحاء المهملة (حازم) في بعض المصادر من قبيل التصحيف أو خطأ الطباعة.

والثانية: حين نصّ نصَّ حصرٍ على أنّ أبا معاوية «لا يُذكَر إلّا بكنيته»، وأنّه وجد اسمه في (معجم الأدباء)، ووجد له ترجمة في (نكت الهميان).

قلت: هذا غريب!؛ لأنّ أبا معاوية الضرير ذُكِر في كتب التراجم وكتب الجرح والتعديل، وفي أسانيد بعض ما أخبر به ورواه كثيراً جدًّا باسمه «محمد بن خازم»، أو باسمه مقترناً بكنيته «أبو معاوية محمد بن خازم»، وكان أحياناً يُذكَر باسمه وحده؛ وترجمته وردت في كتب كثيرة. ولا يبعد عندي أن يكون قول المحقّق أثراً من ذلك التصحيف الذي قلَّدَه ولزمه في اسم أبيه «حازم»، ولم يستطع منه فكاكاً، حتى قيّد بحثه في دائرته، ولم يبحث عن سواه، فلم يهتد لذلك إلى نتائج علميّة موصولة بأبي معاوية الضرير محمد بن خازم. ومن ثَمّ صار من الخطأ متابعةُ المحقّق فيما قال مبالغة، والاطمئنان إليه.

ذكر المحقّقُ [ص ١٧] في من أخذ عن ابن سعدان ثلاثة عشر، شاب كلامَه على بعضهم ما يحتاج إلى التعقيب:

- ذكر المحقّقُ في من أخذ عنه: إبراهيمَ بن محمد بن سعدان، ابنَ المصنّف؛ وأحال على (معجم الأدباء) ٦/ ٢٥٣٧، كما أحال في ترجمته على (الفهرست) ص ١٢٣، و معجم الأدباء (١/ ٩٧).

قلت: ليس فيما أحال عليه المحقّق ما يدلّ على أخْذِ إبراهيم عن أبيه دلالةً صريحة واضحة. واحتمالُ ذلك، بما تقتضيه علاقةُ الولد بأبيه عادةً، وجوازُه عقلاً، ولا سيّما أنّ إبراهيم بن محمد بن سعدان وُصِف بأنّه كان من أهل العلم؛ دليلٌ ظنّيٌّ غير قاطع. وإذا كان المحقّق على ذلك يتّكئ فعليه أن

يقيّد كلامَه بما يدلّ على الظنّ والاحتمال، وينصّ عليه نصًّا، لئلّا يلتبس الظنّ بالقطع واليقين.

- ذكر المحقّق في مَن أخذ عن ابن سعدان: «أحمد بن محمّد بن واصل أبو العباس الكوفي»، وقال فيه: «وهو أجلّ أصحابه، واسمه في أكثر المصادر: محمد ابن أحمد بن واصل، ونبّهَ ابن الجزري على أنّه كما أثبتناه». وأحال على تاريخ بغداد (١/ ٣٦٧) ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٧) ومعرفة القراء الكبار (١/ ٢١٧، ٢٦٢) وغاية النهاية (٢/ ١٤٣)،وذكر أن ترجمته في غاية النهاية (١/ ١٣٣).

وهذا من المحقّق خطأٌ غليظ، قلب فيه اسم صاحب ابن سعدان باسم آخر؛ صدر فيه عن فهم كلام ابن الجزري على غير وجهه. قال ابن الجزري في ترجمة (محمد بن أحمد بن واصل): «ووقع في المستنير وغيره في رواية الكسائي عن حمزة: روايةُ ابن واصل عن الكسائي نفسه، وسمّاه أحمد. وصوابه محمد، وهو المتقدّم، عن أبيه أحمد عن الكسائي».

ومن الواضح أن المقصود ممّا ذكره ابن الجزري هنا أنّ المتَرجَم، وهو محمد بن أحمد بن واصل، روى عن أبيه أحمد عن الكسائي عن حمزة، وأنّه لم يرو عن الكسائي بنفسه. وهذا ما ورد في أول ترجمة ابن الجزري محمد بن أحمد بن واصل، إذ قال: «أخذ القراءة سماعاً عن أبيه أحمد عن اليزيدي والكسائي...».

ومن الغريب أن ينسب المحقّق ما نسب إلى ابن الجزري، و ابنُ الجزري نفسه يقول في ترجمة (أحمد ابن عبد الله بن محمد أبي الحسن الحربي الجوني): «والصواب أنّه محمّد بن أحمد بن واصل كما بيّناه في اسمه»، ويقول في ترجمة محمد بن أحمد بن واصل البغدادي: «.... وصوابه محمّد»(١٤).

(١٤) ابن الجزري، غاية النهاية، ١/ ٧١، ٢/ ٨٢-٨٣، على التوالي.

وقد سبق ابنَ الجزري إلى شيء من ذلك الخطيبُ البغداديّ، إذ قال في ترجمة (أحمد بن محمد بن واصل): «... ومحمد بن أحمد أصح»، وقال في ترجمة والده (أحمد بن واصل): «والذين قالوا: إنّ أبا العباس هو محمد ابن أحمد بن واصل أكثر وقولهم أظهر»(١٥).

هذا، وقد خلّط المحقّق هنا تخليطاً آخر؛ إذ خلّط بين المقصود بكلامه: محمد بن أحمد بن واصل، وهو بغداديّ، بآخر كوفيّ. والواجب في ضوء ذلك أن يذكر المحقّق المقصودَ على الصحيح في موضعه من ثَبتِ الآخذين عن ابن سعدان، ويقول:

– محمد بن أحمد بن واصل، أبو العباس البغداديّ، وقيل: أحمد. قال الخطيب البغدادي: ومحمد ابن أحمد أصحّ، والذين قالوا:إنّ أبا العباس هو محمد بن أحمد بن واصل أكثر، وقولهم أظهر. وقال ابن الجزري: والصواب أنّه محمد بن أحمد. أجلّ أصحاب ابن سعدان، (ت ٢٧٣)(١٦).

وأن يزيد في من أخذ عن ابن سعدان في موضعه:

– أحمد بن محمد بن واصل أبو العباس الكوفي. قال فيه ابن الجزري: «مقرئ حاذق، قرأ على الكسائي، وعلى محمد بن سعدان عن سُلَيم والمسيّبي»(١٧).

– كان ممّن ذكره المحقّق في من أَخَذَ عن ابن سعدان: حفص بن عمر ابن عبد العزيز أبو عُمَر الدوريّ البغداديّ الضرير (ت ٢٤٦)، وقد وثّق ذلك

(١٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٦/ ٢٩٥، ٤١٦، على التوالي.

(١٦) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٣٧، ٦/ ٢٩٥، ٤١٦، والذهبي، تاريخ الإسلام، ٦/ ٥٩٢، ومعرفة القراء الكبار، ٢/ ٥١٩، وابن الجزري، غاية النهاية ٢/ ٨٢–٨٣.

(١٧) ابن الجزري، غاية النهاية ١/ ١٢٢.

في الحاشية بقوله: «- تهذيب الكمال (٧/ ٣٦) و غاية النهاية (٢/ ١٤٣) وجاء محرّفاً (أبو عمرو)، وترجمته في (١/ ٢٥٥)». ا هـ.

وقوله إذ قال: «غاية النهاية (٢/ ١٤٣) وجاء محرّفاً (أبو عمرو)» قول من خلّط بين عَلَمين: أولهما حفص بن عمر بن عبد العزيز أبو عُمَر الدوريّ البغداديّ الضرير (ت ٢٤٦) الذي أراده هنا المحقّقُ وترجمَهُ، والثاني أبو عمرو الضرير الذي ترجمه ابن الجزري بقوله: «مقرئ روى القراءة عرضاً عن محمد بن سعدان عن سُلَيم، روى القراءة عنه عرضاً أحمد بن عبد الرحمن الولي».[١٨]، وقد ظنّه المحقّقُ الأوّلَ (حفص بن عمر أبا عمر الدوري) ظنًّا حمله على الحكم بتحريف كنيته.

والصحيح أنّ الثاني علم آخر، وهو الذي دعا ابن الجزري أن يخصّه بترجمة تختلف عن ترجمة الأول، وإلّا فقد كانت تكفيه ترجمةُ حفص بن عمر ابن عبد العزيز في الموضع الأول عن الإعادة والتكرار. ومن هنا ينبغي أن يصحّح المحقّقُ كلامه، وأن يزيد أبا عمرو الضرير في من أخذ عن ابن سعدان.

- ذكر المحقّق في من أخذ عن ابن سعدان «سعيد بن عمران بن موسى» الذي أحال فيه على كتاب ابن الجزري غاية النهاية (٢/ ١٤٣)، ثمّ عقّب ثمّة بقوله: «ولم أعثر له على ترجمة». ا هـ.

قلت: هذا غريب! فأين كان من قول ابن الجزري يترجمه بما تيسّر له: «سعيد بن عمران بن موسى أبو عثمان الكوفيّ المقرئ، قرأ على محمد بن سعدان، وقرأ عليه أبو الحسن بن شنبوذ»[١٩]، أم لم يكن ذلك عنه ترجمة له، وتعريفاً به؟!.

(١٨) ابن الجزري، المصدر السابق، ١/ ٥٤٧.

(١٩) ابن الجزري، المصدر نفسه، ١/ ٣٠٧.

– ذكر المحقّق أنّ عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، وهو مّمن أخذ عن ابن سعدان، توفي سنة (٢١٣). وهذا سهو منه؛ لأنّ هذه سنة ولادته، أمّا سنة وفاته فكانت سنة (٢٩٠)، وقيل: سنة (٢٩١).

– ذكر المحقّق أن محمد بن أحمد بن البراء توفي سنة (١٩١). وأحال في الحاشية على ترجمته في (غاية النهاية). والصحيح أن وفاته كانت سنة (٢٩١)، كما نصّ الذهبيّ[٢٠]. وما كان في (غاية النهاية ٢/ ٥٣) من أنه «مات في شوال سنة إحدى وتسعين ومئة». خطأ مصدره النسخ أو الطباعة.

– ذكر المحقّقُ في من أخذ عن ابن سعدان: محمد بن جعفر بن الهيثم الذي نصّ ابن الجزري في ترجمة المصنّف أنّه روى القراءة عن ابن سعدان[٢١]؛ وقال المحقّق في الحاشية: «ولم أقع له على ترجمة».

وكلامه هذا صحيح. ومثل ذلك يدعو إلى السؤال عن احتمال أن يكون في سياق هذا العلم على هذا الوجه شيء. ولو قلّبَ المحقّقُ الاسمَ على وجه آخر: جعفر بن محمد بن الهيثم؛ لانتهى إليه احتمال أن يكون في اسمه خطأ ترتيب. وممّا يزكّي ذلك عندي أن ابن الجزري نصّ إذ ترجم «جعفر ابن محمد بن الهيثم،... توفي في حدود سنة (٢٩٠)» على أنّه «قرأ على محمد بن سعدان»[٢٢].

ومن هنا كان على المحقّق أن يذكر احتمالَ كون المترجَم (محمد بن جعفر بن الهيثم) هو جعفر بن محمد بن الهيثم، وأن يذكر هذا الأخير في عداد من أخذ عن ابن سعدان.

---

(٢٠) انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ٦/ ١٠٠٨، ومعرفة القراء الكبار ٢/ ٥٢٦.

(٢١) ابن الجزري، غاية النهاية ٢/ ١٢٧.

(٢٢) ابن الجزري، المصدر السابق، ١/ ١٨٠.

- كان ممّن أخذ عن ابن سعدان محمّد بن يحيى بن سليمان أبو بكر المروزيّ، الذي ذكره المحقّق في موضعه من الدراسة، وقال فيه ثمّة: «وحكى ابن الجزري عن الداني أنّه توفّي في بغداد قريباً من سنة ثلاثمئة». وقد عقّب على ذلك المحقّقُ بقوله: «وهذا فيه نظر؛ لأنّه يفضي إلى أنّه عاش بعد ابن سعدان أربعين ومئة سنة تقريباً، فكم كان عمره حين قرأ عليه؟!».

قلت: هذا تعقيب فاسد، لا يكاد ينقضي منه العجب؛ لأنّه قاس مدّة بقاء المروزيّ بعد ابن سعدان من سنة ولادة شيخه ابن سعدان (١٦١هـ)، لا من سنة وفاته (٢٣١هـ)، فكانت النتيجة أن عاش المروزيّ أربعين ومئة سنة تقريباً!! ولو حسب المحقّق المدّة حساباً صحيحاً، وهو ممّا لا يخفى على أصاغر الناشئة، فقاسها من سنة وفاة ابن سعدان، لعرف أنّ مدّة بقاء أبي بكر المروزيّ بعد شيخه كانت (٣٠٠ - ٢٣١ = ٦٩ سنة)، ولزال العجبُ الذي تملّك المحقّق وجعله يستفهم استفهام تعجّب وإنكار: «فكم كان عمره حين قرأ عليه؟!».

- افتقر كلامُ المحقّق على مصنّفات ابن سعدان [ص ١٨] إلى ما يجب من إحكام واستيعاب، فكان فيه ما يقتضي التعقيبَ والاستدراك. وهو ما أبيّنه هنا:

- ذكر المحقّق فيما ذكر من مصنّفات ابن سعدان كتابيه اللذين ذكرهما ابن الجزري في (غاية النهاية): (الجامع) و (المجرد)، اللذين لا يوحي اسمهما بموضوعهما؛ ولم يبيّن موضوعَهما، أو العلمَ الذي يُصنَّفان فيه. على أنّه ذكر في الحاشية نصَّ بعض المحدثين على أنّهما في القراءات، وعقّب على ذلك بقوله: «ولعلّه اعتمد في ذلك على أن ابن الجزري لم يذكر من مصنّفاته إلّا ما له علاقة بالقراءات لتعلّقه بالمترجم لهم في كتابه...».

قلت: هذا التعقيب على صحّته دال على أنّ المحقّق لم يعلم موضوعَهما

عِلْمَ قَطْعٍ، وأنّه لم ينتهِ في ذلك إلى يقين يقرّ به نفساً. ولو نظر في بعض كتب القراءات لعرف أنهما على القطع من كتب القراءات، وأنهما كانا من مصادر بعض تلك الكتب؛ فمن ذلك مثلاً أنّ الداني في كتابه (جامع البيان) ذكرهما مراراً، وأفاد منهما، ونصّ عليهما نصًّا[٢٣]. وبذلك يسقط تقدير بعض الباحثين احتمال أن يكون (المجرّد) هو المختصر في النحو[٢٤].

وربّما كان (المجرّد)، لما يوحي به اسمه، فرعاً من (الجامع) أخذه منه فهذبه وشذّبه.

وقد يكون من المناسب الإشارةُ، ولو احتمالاً، إلى صلة ما كان في بعض المصادر[٢٥] من أنّ لابن سعدان كتاباً في القراءات، وُصِف بأنّه كبير، بكتابه (الجامع). ومن هنا ربّما كان (الجامع) هو ما سمّاه النحاس وغيرُه (كتاب القراءات)[٢٦].

- ذكرَ المحقّق في كتب ابن سعدان (الحدود)، وأنّه في النحو، معتمداً على ما قاله النديم «له قطعة حدود على مثال حدود الفرّاء، لا يرغب الناس فيها»، ومعتلًّا بأنّ حدود الفرّاء كتاب نحويّ.

قلت: فات المحقّق أن يذكر أنّ هذا الكتاب لم ينصَّ عليه ممّن ترجم ابن سعدان من القدماء إلّا النديم والقفطيّ؛ وأنّ عبارةَ النديم دالّة على أنّ ابن سعدان لم يُتمَّه، فكان قطعةَ حدود؛ وأنّ انتفاءَ رغبة الناس فيها ربّما

(٢٣) انظر: الداني، جامع البيان، ٢/ ٩١٢، ٣/ ٩٩٣، ١٠٥٢، ١١١٩، ١١٧٩، ١١٩٨، ١٢٩٢، ١٣٣٦، ٤/ ١٥٥٥، ١٦٧٧، ١٦٧٩.

(٢٤) انظر: ابن سعدان، الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجلّ، مقدمة المحقّق: ص ٢٣.

(٢٥) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٣/ ٢٧١، والقفطي، إنباه الرواة، ٣/ ١٤٠، والصفديّ، الوافي بالوفيات، ٣/ ٧٨.

(٢٦) انظر مثلاً: النّحّاس، إعراب القرآن، ٢/ ٣٤١، والقفطي، إنباه الرواة، ٣/ ١٤٠.

أخمَل ذِكرَها، فلم يكن لها اشتهار، حتى غاب أمرُها عن معظم مترجميه؛ وأنّ هذا الكتاب ربّما كان موصولاً بأصول النحو صلةً يزكّيها العنوانُ (الحدود)، وقولُ الزبيديّ فيما نقله ابن قاضي شُهْبة من طبقاته، وليس في المطبوع منها: «له كتب في النحو مفيدة، منها كتاب في أصول النحو، وكتاب الموجز، مختصر في النحو»[٢٧].

- ذكر المحقّقُ في مصنّفات ابن سعدان (مختصَر النحو)، ونصّ على أنّ أكثر المصادر ذكرت أنّ له كتاباً في النحو، ولم تسمّه.

قلت: فات المحقّقَ أنّ لابن سعدان كما نصَّ القاضي التنوخيّ المفضّل ابن محمّد بن مسعر[٢٨] كتاباً كبيراً في النحو فواتاً جعله يظنّ أنّ كلَّ ما كان في المصادر من كلام عن كتابٍ لابن سعدان في النحو موصولٌ بهذا الكتاب (مختصر النحو). والذي أراه أنّ الموصولَ بهذا الكتاب من كلام تلك المصادر ما كان مبنيًّا على التصريح بعنوانه أو صفته: مختصر النحو، أو مختصر في النحو، أو مختصر صغير؛ وأنّ ما خلا من التصريح بذلك، وجرى على الإجمال، فكانت عبارته: كتاب في النحو، أو كتاب مصنّف في النحو، يحتملُ اتّصاله بالكتاب الآخر كما يحتمل اتّصاله بالمختصَر؛ إلّا أن يجتمع الأمران في موضع واحد، فينصرف الإجمالُ إلى الكتاب الكبير؛ ففي كلام القفطي مثلاً: «وله كتاب مصنف فى النحو،... ومن تصنيفه:... كتاب مختصر النحو»[٢٩] ينبغي أن يُصرَف قوله «كتاب مصنف في النحو» بإزاء قوله «كتاب مختصر النحو» إلى الكتاب الكبير.

(٢٧) ابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويّين، ١١٧.

(٢٨) القاضي التنوخيّ، تاريخ العلماء النحويّين، ص ١٨٥.

(٢٩) القفطيّ، إنباه الرواة، ٣/ ١٤٠.

وكان على المحقّق أن ينبّه على أنّ قولَ بعض العلماء في هـذا الكتـاب: مختصر في النحو، أو مختصر صغير، هو من قبيل الوصف لا التسمية.

وممّا يجب التنبيه عليه هنا ما فات المحقّقَ من أنّ لهذا المختصر عنواناً آخر صرَّح به الزبيديّ فيما نقلـه ابـن قاضـي شُـهْبة مـن طبقاتـه، ولـيس فـي المطبوع منها: «كتاب الموجز، مختصر في النحو».

ومـن الواضـح أنّ عبـارة «مختصـر فـي النحـو» وصـف لمـا كـان لـه (الموجز) عنواناً أو اسماً.

- ختم المحقّقُ مصنّفات ابن سعدان بكتابه (الوقف والابتـداء)، اكتفـى باسمه، ولـم يَزد عليه بشيء.

قلت: كان من المفيد أن يبـيّن المحقّـق أنّ هـذا الكتـابَ يُعنـى بـالوقف والابتداء في القرآن؛ لدفع ما قد يخطـر ببـال القـارئ مـن الوقـف والابتـداء بمعناهما الصرفيّ. ويؤكّد ذلك أنّ الكتاب طُبِع بعنوان (الوقف والابتداء فـي كتاب الله عزّ وجلّ) كما ورد في نسخته الخطّية التي اعتُمِدت في ذلك، سـنة ٢٠٠٢، أي قبل أن يُطبَع المختصر بثلاث سنوات. ولعـلّ قـرب الـزمن بـين طبع الكتـابين حـال دون أن يقـف محقّـقُ (المختصَـر) عليـه، وأن يفيـد منـه تصحيحاً واستدراكاً، ولا سيّما في قسم الدراسة.

وهذا الكتاب كما بيّن محقّقه وشارحُه أ. محمّد خليل الزروق أقـدمُ مـا وُجِد من كتب الوقف والابتداء، وأنّه كان من مآخذ ابـن الأنبـاري فـي كتابـه (إيضاح الوقف والابتداء)[٣٠].

- فاتَ المحقِّقَ من مصنّفات ابن سعدان ما نصّ عليه القاضي التنـوخِيّ

(٣٠) انظر: ابن سعدان، الوقف والابتداء فـي كتـاب الله عـزّ وجـلّ، مقدّمـة المحقّـق: ص ٥، ٤٢-٤٤.

(ت ٤٤٢ هـ)، إذ قال: «له **كتابٌ كبير في النحو**، ومختصر صغير»[٣١]. وهو ما ربّما ذكره الخطيب في تاريخه، والقفطيّ بإزاء ما ذكره عن المختصر، بعبارة «كتاب مصنّف في النحو»، والصفدي بقوله: «كتاب في النحو».

وبذلك يكون لابن سعدان ثلاثة كتب في النحو، لا كتابان كما قال المحقّق [ص ٢٦].

وربّما كان هذا الكتابُ هو الذي اختصرَه أبو العلاء المعرّي من كتب ابن سعدان لولد كاتبه أبي الفتح محمد بن عليّ بن أبي هاشم في (المختصر الفتحيّ) كما نصّ على ذلك غيرُ واحد[٣٢]، لا كتاب (القراءات)كما قدّر المحقّق [ص ٢٠]؛لاشتغال أبي العلاء تأليفاً وتصنيفاً بالأدب والعربيّة وعلومهما، وفي مصنّفاته ما يدلّ على صلته بشرح بعض كتب النحو والتعليق عليها، وليس فيها ما له صلة بالقراءات تصنيفاً أو شرحاً واختصاراً.

*** النص المحقّق:**

- أقام المحقّق النصَّ الذي حقّقه على وجهه، فكان خلواً من التصحيف والتحريف والسقط وأخطاء الضبط والرسم، ومخالفة أصول التحقيق في الغالب.

وتقييد ذلك أو بعضه بـ«الغالب» واجب؛ لما بدا لي فيه من ملاحظات ينبغي التنبيه عليها هنا.

- حرّف بعضُ من اطَّلعَ على المخطوطة بعض ما في (باب تقديم فعل جميع المؤنّث) [ص ٤٤] تحريفاً مصدره الوهم والخطأ في تفسير الكلام: اطَّلعَ على قول ابن سعدان: «باب تقديم فعل جميع المؤنث: واعلم أنّ فعل

(٣١) القاضي التنوخيّ، تاريخ العلماء النحويّين، ص ١٨٥.

(٣٢) انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١/ ٣٣٢، والقفطي، إنباه الرواة، ١/ ٩٩.

جميع المؤنث إذا تقدَّم وُحِّد وذُكِّر. تقول: قامت أختك، وقامت أختاك، وللجميع: قام أخواتك. ذكَّرتَ الفعل؛ لأنّ فعل جميع المؤنّث إذا تقدَّم ذُكِّر. قال الله عزّ وجلَّ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]» فظنَّ أن «جميع» في هذا الكلام يُراد به كلّ ما كان مؤنّثاً من مفرد ومثنّى وجمع؛ وكان من أثر ذلك الظنّ أن حَذَفَ من الأصل بالحكّ تاءَ التأنيث في الفعل «قامت» ليناسب ما ورد في الكلام من إفراد الفعل المتقدّم وتذكيره، فأصبح الكلام بعد ذلك: «... تقول: قام أختُك، وقام أختاك،....»، وعليه جرى النصُّ المحقَّق.

وهذا وهمٌ محض؛ فلفظ «جميع» في كلام ابن سعدان يُراد به الجمع لا غير، وهو أحد ما عبّر به علماء العربيّة من مصطلحات عن الجمع، وعليه جرت عبارةُ ابن سعدان غالباً، ولم يستعمل مصطلح الجمع إلّا في موضعين(٣٣)، وهو ما كان يحسن بالمحقّق أن ينبّه عليه في موضعه المناسب.

ويؤكّد ذلك الشاهدُ الذي استدلَّ به ابنُ سعدان لقوله، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾.

وقد لحظ المحقّق ذلك التغييرَ الناجم عن حكّ التاء من الأصل، ونبّه عليه في الحاشية ثمّة. لكنّه ترك النصَّ على ما عابه به ذلك المحرِّفُ، فقبله ولم يتحفَّظ منه، ورضي به رضًى يدلُّك عليه أنّه علّق على ما آل إليه الكلام في النصُّ تعليقَ الموقن بصحّة التغيير، ورأى أنّ تذكير الفعل إذا تقدّم مع المفرد والمثنى والجمع مذهب كوفيٌّ، وأشار إلى أن ابن سعدان انفرد بذلك دون غيره.

قال: «أجاز البصريّون تذكيرَ الفعل مع جمع الإناث، وقصره بعضهم

(٣٣) انظر في المصطلح الأول مثلاً: ابن سعدان، مختصر النحو، ص ٣٩، ٤٧، ٤٨، ٥٣، ٨٠، ٩٧، وفي المصطلح الثاني منه ص ٩٨، ١٠٠.

على جمع التكسير دون الجمع السالم. وأمّا تذكير الفعل مع المفرد المؤنّث فلم يجيزوه في الفصيح إلّا مع (نِعْمَ) و (بئس)..... وجاء في بعض المصادر أنّ بعضهم قال بجواز تذكير الفعل مع المفرد المؤنث دون تسمية القائل. ويبدو ممّا قاله المؤلّف هنا أنّه رأي كوفيّ يجيز تذكير الفعل مع المؤنّث المفرد والمثنى والجمع، ولم أعثر على قائل بهذا الإطلاق فيما اطّلعت عليه من المصادر....».

وهذا الاستنتاج أو التقدير الذي انتهى إليه المحقّق وهمٌ بعيد من الصواب، مصدره دون شكّ متابعة ما كان في النصّ من تحريف حكٍّ، دون نظر أو تدبّر.

- خالف المحقّقُ في مواضع معدودة ما بات معروفاً في التحقيق من مراعاة قواعد الكتابة والإملاء المتعارفة؛ فرسمَ بعضَ الكلمات على خلاف ما اتَّفق العلماء عليه رسماً. فمن ذلك أنّه كتب «لئلّا» منفصلة في قول ابن سعدان [ص ٥٢]: «وتقول: أتيتُك **لأَنْ لا** تجِدَ عليَّ»؛ وعلّق على ذلك ثمّة في الحاشية بقوله: «كذا»، وقال الصولي في أدب الكتاب ص ٢٥٩: «وكتبوا (لئلا) موصولة، وهي (لأن لا) فجعلوها كالشيء الواحد». فهي هنا على الأصل فيها». ا هـ.

وبذلك خالف المحقّق ما عليه العلماء من كتابة «لئلّا» موصولةً. قال ابن الدهّان مثلاً: «وكتبوا لئلّا حرفاً واحداً، وهو ثلاثة أحرف: اللام التي بمعنى كي، و(أنْ) المصدريّة، و(لا) النافية. وإنّما كان كذلك لأنّ اللام لا تقوم بنفسها، فوصلت بـ(أنْ)، و(أنْ) هنا ناصبة، فوصلت بـ(لا)»[٣٤].

ثمّ كيف له أن يترك الكلمة «لأن لا» على ما هي عليه في الأصل، وكلامُ

(٣٤) ابن الدهان، باب الهجاء ص ٢٥.

الصولي الذي ساقه ثمّة يدعوه إلى الوصل، وتركُها مفصولة كما وردت في المخطوطة ليس فيه فضيلة تدعو إلى الحفاظ على ما كان في الأصل؟!

ومن ذلك أنّه فصل «ما» في رسم اسمي الشرط «أينما» و«كيفما» في (باب الشرط والجزاء)، خلافاً لما نصّ عليه العلماء من وصل «ما» بهما(٣٥).

– ورد في (باب الحكاية): «فإنْ قال قائل: هلّا حكيته؟ فقل: بطلت الحكايةُ لمجيء الواو». اهـ.

وعلامة الاستفهام (؟) بعد «هلّا حكيته» خطأٌ يدلّ على خطأ في فهم الكلام وتفسيره؛ لأنّ «هلّا» حرف تحضيض وحثّ، وعلى ذلك يدلّ الكلام في النصّ بسياقه، لا حرف استفهام.

– ختمَ ابن سعدان (باب النسبة) بقوله: «وإذا نسبوا إلى (حمراء) قالوا: حَمْراويّ، وإلى (أصفر): صُفْريّ)».

وهذا فيه ما يدعو إلى النظر؛ لأن قواعد النسبة تقتضي كما هو معروف أن يكون الاسم المنسوب إلى الصفة أصفر هو «أصفريّ» بزيادة ياء النسبة. ومن ثمّ كان ينبغي أن يذكر المحقّق الصوابَ في المتن، وينبّه في الحاشية على ما كان في الأصل، لكنّه ترك الأصلَ على ما كان عليه، وعلّق في الحاشية تعليقاً موصولاً بكلمة أخرى غيّر وجهة المتن، وخلع الصواب على ذلك الوجه المذكور في المتن، الذي شابه التخليطُ والوهم، إلّا أن يكون في الكلام سقط يحسن تقديره ليصحّ به الكلام ويستقيم.

قال المحقّق في الحاشية: «الأصل: بفتح الصاد ولا وجه له. والصُّفْريّ واحد الصُّفْريّة، وهم جماعة من الخوارج. قال المبرد في الكامل ١٢٣٣:

(٣٥) انظر مثلاً: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٣٥ – ٢٣٧، والرضيّ، شرح الشافية، ٣/ ٣٢٥، والسيوطي، الهمع ٣/ ٤٧٢.

«فأمّا قولهم: صُفريّ فإنّما أرادوا الصُّفْر الألوان، فنسبوا إلى الجماعة.... ولم يقولوا: (أصفريّ) فيُنسَب إلى واحدها، وإنّما كان ذلك لأنّهم جعلوا الصُّفر اسما للواحد، كما تُسمّى القبيلة بالاسم الواحد»....».

- وقع في المخطوطة في ختام (باب الجواب فيما لم يُسمَّ فاعله): «وإذا قيل: ما اسمك؟ فقل: محمّدٌ؛ تريد: اسمي محمّدٌ». كما نبّه المحقّق في [الحاشية ٢١٦ص ١٠٣]. وهو غريب عن الباب، فقدّر المحقّق أنّه من (باب الجواب بكم)، فنقله إليه، وجعله بين قوسين []، وعلّق على ذلك في تلك الحاشية بقوله: «... ونقلته إلى هنا لمناسبته للكلام في هذا الباب. ولعلّه كان في هامش الباب فأدخل في المتن في غير موضعه المناسب».

قلت: وهو غريب عن (باب الجواب بكم)؛ لأنّ الباب يتناول الجواب عمّا كان السؤال عنه بـ«كم»، وهو ليس منه. والمناسب في تقديري أن يكون [ص ١٠٢] في (باب جواب الكلام)، فهو منه، وبه ألصق؛ لأنّ الجواب فيه يكون عمّا سُئل عنه بـ«مَنْ» و«ما».

*** التعليقات:**

حاول المحقّقُ كما ذكر في بيان منهجه في التحقيق [ص ٢٨] تحريرَ النصِّ، معتمداً على ما وصل إلينا من كتب الكوفيّين، يُفيد منها بما يوضّح عبارة المخطوط أو يتمّمها؛ وسعى إلى تعيين ما كان في الكتاب من مسائل خلاف بين البصريّين والكوفيّين، يخرّجها من كتب الخلاف وبعض كتب الفريقين؛ فكان من أمره أن يعلِّق على ما يقدّر الحاجةَ فيه من النصّ إلى تعليق، يحرِّر به عبارةً أو مصطلحاً أو رأياً، أو مسألة من مسائل الخلاف، أو رسم كلمة هنا وهناك؛ أو ينبّه به على ما ندّ في النصّ عن الجادّة أو ما شابته منه شائبة، من تمثيل أو استدلال أو إحكام عبارة،.... وكان المحقّق حريصاً

على بيان علاقة كلام ابن سعدان رأياً أو حكماً أو مصطلحاً بالمذهب الكوفيّ اتّصالاً أو انفصالاً، والتنبيه على ما يدلّ عليه النصّ من خلاف بين المذهبين الكوفيّ والبصريّ. وقد كان لاعتناء المحقّق بالمذهب الكوفيّ والخلاف بين المذهبين أثرٌ طاغٍ دفعه أحياناً إلى حشو بعض التعليقات بشيء موصول بذلك، وإن لم يُشعر به النصّ؛ أو جعل نفسه توسوس له بتفسير بعض كلام ابن سعدان وجوداً أو عدماً تفسيراً موصولاً بذلك المذهب، أو ذلك الخلاف، وإن لم يكن فيه بيّنة أو دليل ظاهر عليه.

ففي التعليق على قول ابن سعدان في (باب تقديم الفعل وتأخيره): «وتقول في تأخير الفعل: زيدٌ قام، والزيدان قاما، والزيدون قاموا. ثنّيت (قام) وجمعته لأنّه متأخّر». قال المحقّق في الحاشية: «نُسِب إلى الكوفيّين أنّهم أجازوا توحيد الفعل المسند إلى مثنّى أو جمع، فيقال: الزيدان قام، والزيدون قام. انظر الارتشاف (٢/ ١٧٩) والمصنّف هنا - وهو من متقدّميهم - لا يجيز ذلك». ا هـ.

فالمحقّق إذ نسب هاهنا إلى ابن سعدان مَنْعَ توحيد الفعل المسند إلى مثنّى أو جمع، وأنّه خالف الكوفيّين بذلك = كان يحمِّل كلام ابن سعدان ما لا يحتمل، ويُنطِقه بما لا يدلّ عليه، ولو إشارةً؛ لأنّ إهمال الشيء، ولو قصداً، ليس دليلَ منع أو نفي وإنكار، ما لم يؤيّده دليل أو بيّنة واضحة.

- قال ابن سعدان في (باب حتى): «واعلم أنّ لك في (حتى) قولين: **إن شئت رددتَ ما بعدها على ما قبلها**. وإن شئت خفضت. تقول: لقيتُ القومَ كلَّهم حتى زيداً، وحتى زيدٍ. فمن نصب (زيداً) **أراد: لقيتُ القوم كلَّهم حتى لقيت زيداً**. ومن خفض (زيداً) أراد: لقيت القوم كلّهم حتى انتهيت إلى زيد. وكذلك: أتاني القومُ كلُّهم حتى أبوك، وحتى أبيك...».

وقد علّق المحقّق على ذلك بحاشيتين، بيّن في الأولى أنّ المصنّف يريد من قوله: «**رددتَ ما بعدها على ما قبلها**» مطلَقَ الإتباع لا العطف، معتمداً على ما كان في كلام المصنّف من تقدير؛ وقال في الثانية: «تقديره فعلاً مضمراً يوافق ما جاء عن الكوفيّين من أنّهم لا يجعلون «حتى» حرف عطف، وإنّما يعربون ما بعدها بإضمار العامل. وأمّا جعلها عاطفة فهو قول البصريّين....».

وفي ذلك عند التحقيق نظر من وجهين:

١ - فحصُ عبارة ابن سعدان «**إن شئت رددتَ ما بعدها على ما قبلها**»، في ضوء ما اتّصل بهذا الوجه من أمثلته، بما فيها من مطابقة ما بعد «حتى» لما قبلها في الحالة الإعرابيّة (القومَ = زيداً - القومُ = أبوك)، يدلّنا على أنّه أراد ضرباً معيّناً من ضروب الإتباع بمعناه النحويّ، لا الإتباع بمعناه اللغويّ. ولو عرضتَ ضروبَ الإتباع على هذه الأمثلة لانتفت جميعاً معنى وصناعة إلّا العطف، ولانتهيت بآخرة إلى أن مراد ابن سعدان العطفُ، فهو المناسب من حيث المعنى والصناعة، لا مطلقُ الإتباع. والتعبير عن العطف بـ «الردّ» وتصريفاته مصطلحٌ كوفيٌّ، استخدمه الفرّاء في مواضع من كلامه[٣٦].

٢ - تقديرُ ابن سعدان «**أراد: لقيتُ القوم كلَّهم حتى لقيت زيداً**» تقديرُ معنًى أراد منه تقريبَ المراد، لا تقدير صناعة، فلا يُبنى عليه أنّ المصنّف يقول بما نُسِب إلى الكوفيّين من إنكار مجيء «حتى» عاطفة؛ وانصرافهم إلى تقدير عامل يعمل فيما بعدها، وهو ما سعى إليه المحقّق في تعليقه سعياً.

ولو جاز للمحقّق أن يحمل تقديرَ ابن سعدان ذاك على ذلك لجاز لغيره أن يحمل تقدير ابن سعدان لما كانت فيه «حتى» جارّة في قوله: «أراد: لقيت القوم كلّهم حتى انتهيت إلى زيد» = على أنّ ابن سعدان يُنكر وقوع «حتى»

(٣٦) انظر مثلاً: الفراء، معاني القرآن: ١/ ٣١٣، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٨٦، ٢/ ٥٨، ٦٧، ٧١.

جارّة، وأنّ الجارّ عنده «إلى» مقدّرة تليها. وهذا ما لا يرضاه أحد.

ومن ثمّ ينبغي أن يسلّم المرء أنّ «حتى» تقع عاطفة عند ابن سعدان، وأنّه لم ينكر ذلك، خلافاً لما نُسِب إلى الكوفيّين، إن صحّت تلك النسبة على إطلاقها.

– كان من خطأ المحقّق في الحكم والتقدير إذا افتقر إلى ما يفسّر به بعضَ ما يعرض له في النصّ المحقّق أو يستدلُّ له، من رسم أو حكم، صحّ منه البحثُ فيه أو تسرّعَ فيه واستعجل = أن يلجأ إلى تقدير أن يكون ذلك الشيء من خواصّ الكوفيّين رسماً أو حكماً ورأياً. وهذا شيءٌ عرَضَ لي، من ذلك:

– علّق المحقّق [ص ٨٥] في الحاشية على كتابة «إلّا» وصلاً بقوله: «كذا، ويريد: إنْ لا. ولم أجد من أجاز إدغام (إنْ) الشرطيّة في (لا) رسماً، وهذا يرد في (أنْ) الناصبة والمخفّفة، فلعلّ ما في الأصل من رسم الكوفيّين. وقد وجدتها برسم الأصل في التعليقة (١/ ١٧٤) واللسان (حظا). انظر أدب الكتاب للصولي ص ١٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٣٥٠)». ا هـ.

قلت: وصل «إنْ» الشرطيّة بـ«لا» رسماً ممّا نصّ عليه غيرُ واحد من العلماء. قال ابن قتيبة مثلاً: «وتكتب: «إلّا تفعلْ كذا يكنْ كذا» فلا تُظهر «إنْ»»[٣٧].

ووصلُ «أنْ» الناصبة والمخفّفة رسماً بـ«لا» ممّا تناوله العلماء، وقالوا فيه رأيَهم، وكان لهم فيه خلاف ومذاهب؛ فمنهم من رأى الوصلَ إن كانت «أنْ» ناصبة للفعل نحو: «أردت ألّا تفعلَ ذلك»، والفصلَ إن كانت مخفّفة من الثقيلة نحو: «علمت أن لا خير عنده»، وبه قال ابن قتيبة وابن الدهّان، واختاره ابن

(٣٧) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٣٩. وانظر: الرضي، شرح الشافية، ٣/ ٣٢٦، والسيوطي، الهمع ٣/ ٤٧٣.

السِّيد؛ ومنهم من فصل إذا أدغم بغنّة، ووصلَ إذا أدغم بغير غنّة؛ ومنهم من قال بالفصل مطلقاً، وآثره الصوليّ، وصحَّحه ابن عصفور وأبو حيّان(٣٨).

ومن الغريب أن ينفي المحقّق في تعليقه وِجدانَ من أجاز إدغام «أنْ» الناصبة بـ«لا» رسماً، وقد ورد ذلك في المصدرين اللذين أحال عليهما: أدب الكتاب للصولي، وشرح الجمل لابن عصفور!

ثمّ لو سلَّم المرءُ بما نصَّ عليه المحقّق من ذلك النفي، لما لزم منه ما استنتجه وقدّره من كون ذلك الرسم «إلّا» في الأصل من رسم الكوفيّين؛ لأنّ ذلك في المخطوطة من رسم الناسخ أبي بكر محمّد بن عبد الصمد الكشميريّ، الذي لا يُعلَم من أمره ما يدعو إلى وسم رسمه بالكوفيّ، لا من رسم المصنّف ابن سعدان الكوفيّ الضرير. على أنّ سياق المحقّق تقديره ذاك مصدّراً بـ «لعلّ» سياقةَ من ينأى بنفسه عن الجزم، ليس شفيعاً له من الدفع والاعتراض.

- وإذا كانت في نفس المحقّق نزعة قويّة تشدّه في بعض تعليقاته هنا وهناك إلى إلحاق ابن سعدان بالكوفيين بما اشتهر من آرائهم أو نُسِب إليهم؛ فإنّ ممّا يحلو له حيناً في بعض تعليقاته أن يُريح تلك النزعة، ويشذّ عن ذلك، ويحمل ابن سعدان على مخالفة الكوفيّين في تلك الآراء، وإن لم يكن في كلامه ما يدعو إلى ذلك من دليل واضح أو بيّنة ظاهرة. وهذا شيء مما بدا في تعليقاته:

- قال ابن سعدان [ص ٦٨] في نداء العلم المفرد: «وإذا دعوت اسماً

(٣٨) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٣٩، وابن الدهان، باب الهجاء ٢٤، والصولي، أدب الكتاب ص ٢٥٨، وابن عصفور، شرح الجمل، ٢/ ٤٩٥، والرضي، شرح الشافية، ٣/ ٣٢٦، والسيوطي، الهمع ٣/ ٤٧٣.

مفرداً فارفعه ولا تنوّنه. تقول: يا زيدُ أقبلْ، رفعتَ لأنّه مفرد...».

وقد علّق المحقّق على ذلك، فنبّه على خلاف الكوفيّين والبصريّين في ذلك، ثمّ قال: «إلّا أن الأمر هنا لا يتيسّر القطع به لما سلفت الإشارةُ إليه من أنّ الكوفيّين لا يميّزون ألقاب الإعراب من ألقاب البناء، ولكن قوله: «فارفعه ولا تنوّن» يرجّح فيه أنّه يريد البناء، وعليه يكون المصنّف موافقاً لقول الفراء....». ا هـ.

وما قاله المحقّق هنا من أنّ قول المصنّف «فارفعه ولا تنوّن» يرجّح إرادتَه البناء في نداء المفرد العلم، وموافقته في ذلك قولَ الفراء = تحكّمٌ؛ لأنّ ترك التنوين من تمام البناء، ومن طبيعة المبنيّ؛ فإذا نُوِّن فلأمرٍ ما، وما كان جارياً على الأصل، فلا يُنبّه عليه، بل يُنبَّه على ما كان خلاف الأصل، فما كان الأصل فيه أن يُنوَّن، وهو المعرَب، ثمّ تُرِك تنوينه، أحوجُ إلى التنبيه عليه بمثل ذلك القيد.

ومن ثَمّ كان رأيُ ابن سعدان في المنادى المفرد العلم جارياً على مذهب جمهور الكوفيّين أنّه معرب.

ومثل هذا يصدق في تعقّب ما قاله المحقّق تعليقاً في (باب التبرئة): قال المصنّف: «واعلم أن لا في التبرئة تنصب النكرة بغير تنوين».

فقال المحقّقُ: «لعلّه يريد البناء استئناساً بقوله: بلا تنوين، وكذا قد يُفهم قول الفرّاء في معانيه...».

– قال ابن سعدان في(باب الشرط والجزاء): «فإذا جئت بفعل لا يصلح للجزاء فأضمر له (يكن). تقول: إنْ عبدُ الله سائراً أسِرْ معه؛ تريد: إنْ يكن عبدُ الله، رفعت (عبد الله) بـ (يكن) ونصبت (سائراً) خبراً لـ (يكن)، وجزمت (أسر) لأنّه جزاء».

ومن الواضح أنّ مرادَ المصنّف الذي يبيّنه المثالُ ويدلّ عليه دلالة قاطعة، بما يصحبه من تفسير؛ أنّ وقوعَ الاسم المرفوع بعد الشرط يقتضي أن تقدّر له فعلاً من جنس ما بعده، إن صلح ما بعده أن يكون جزاءً كالفعل، فإن كان الذي بعده اسم فاعل كـ «سائراً» في المثال، وهو المعنيُّ بلفظ «فِعْل» في كلام ابن سعدان، ومثله لا يصلح للجزاء؛ أُضمِر له الفعل «يكن»، وكان اسم الفاعل خبراً له.

لكنّ ذلك على وضوحه اعتاص على المحقّق وفهم منه ما لا دليل عليه، إذ علّق فقال: «عندما يلي (إنْ) اسمٌ اشترط المصنّف لتقدير فعل الشرط المضمر أن يكون الفعل المذكور غير صالح للجزاء، وهذا يفضي إلى أنّه إذا صلح فلا حاجة لإضمار غيره. وهذا موافق لقول الكوفيّين في مثل (إن امرؤ هلك) إنّ فعل الشرط هو المذكور، فلا يقدّرون غيره، في حين يذهب البصريّون إلى أنّه محذوف يفسّره المذكور...» ا هـ.

هكذا قال، فخلّط و أغرب في التأويل. فكيف له أن يفسّر كلمة «فعل» في كلام ابن سعدان هنا بالفعل المعهود، وهو يريد اسم الفاعل إرادةً يقطع بها المثالُ والتعليق؟ وكيف يستقيم له ذلك، وقد فسّرها المحقّق قبل ذلك في تلك الصفحة بقوله: «يريد اسم الفاعل على مصطلح الكوفيين»؟! ثمّ كيف يرتّب على ذلك اقتضاءً أنّه إذا كان الفعل بعد ذلك الاسم التالي «إنْ» صالحاً للجزاء، فلا حاجة إلى إضمار غيره، وأنّ هذا موافق لقول الكوفيّين: إنّ فعل الشرط هو المذكور، فلا يقدّرون غيره، خلافاً لما يذهب إليه البصريّون من أنّه محذوف يفسّره المذكور، وهو ما لا يقتضيه كلام ابن سعدان؟ ثم كيف يُطمَأنّ إلى هذا الاستنتاج، وهو مبنيٌّ على سهو وغفلة في تفسير مصطلح «فعل»؟

على أنّ مقتضى قوله «فلا حاجة إلى إضمار غيره» ومفهومَه أن يُضمَر هذا الفعل نفسه بعد «إنْ» لا غيره. وإذا كان ذلك كذلك كان جارياً على خلاف ما نُسِب في تعليق المحقّق إلى الكوفيّين من أنّ الفعل المذكور بعد الاسم المرفوع هو فعل الشرط، فلا يُقدِّرون فعلاً.

– علّق المحقّق على رسم «إذاً» في (باب إذن) الذي رُسمت فيه «إذن» تارة بالألف، وكان ذلك أربع مرّات، وتارة بالنون، وكان ذلك أربع مرّات، فقال: «... ولولا موضع واحد في الباب لأمكن القول إنّ الكوفيّين يقفون بالنون»!.

فأين هذا الحكمُ من الواقع الذي وصفته كما رأيتُه في النصّ الذي حافظ فيه المحقّق على رسم الناسخ في المخطوطة؟ على أنّ الرسم في المخطوطة هنا لا يدلّ على مذهب بعينه؛ لأنّ الناسخ لا يُعلَم من أمره ما يدلّ على ذلك.

– جمع ابن سعدان مصطلح القطع والحال في عبارة واحدة في (باب القطع) إذ قال: «فانصب النعتَ على القطع والحال». وكان يحسن بالمحقّق أن ينبّه على ذلك في تعليقاته التي علّق بها ثمّة، وأن يبيّن أنّ ابن سعدان لم يستعمل مصطلح «الحال» في كلامه إلّا في هذا الموضع، و أن يُبينَ، ولو بالسؤال، عن دلالة الجمع بين اللفظين في عبارته: هل كان جمْعَ توضيح وتفسير، أم كان جمعاً دالًّا على اختلاف بين القطع والحال عند ابن سعدان؟ وهل كانت حاله في ذلك كحال الفرّاء الذي يُشعِر بعضُ كلامه باختلاف القطع عن الحال بعض الاختلاف[٣٩]، وأنّهما لا يصلان إلى حدّ المطابقة؟

ومثلُ ذلك يُعدّ مدخلاً مناسباً يدخل منه المحقّق إلى تحقيق ما علّق به ثمّة في قوله في الحاشية: «ويبدو ممّا حكاه ابن الأنباري في شرح القصائد ص ٢٤ عن الفراء أن دلالة القطع لم يكن متّفقاً عليها».

(٣٩) انظر مثلاً: الفرّاء، معاني القرآن، ١/ ٣٠٩، ٢/ ٤٢٥.

وقد تناول أبو حيان ذلك، ونصّ على ما كان عند الفراء من اختلاف بين الحال والقطع، وما كان عليه حال القطع من اختلاف بين الفرّاء و سائر الكوفيّين. وهو ما كان ينبغي أن يطّلع عليه المحقّق، ولو كان ذلك لقطع الشكَّ باليقين. فقد ذكر أبو حيّان في كتابه (منهج السالك) مثلاً أنّ الحال عند الفرّاء لا تكون إلّا مبنيّة، فلا بدّ فيها من تجدّد فائدة نحو: «عبد الله في الدار قائماً»، وأنّ المنصوب على القطع يراد به التأكيد، ويدلّ عليه ما قبله نحو: «عبد الله على الفرس راكباً»، ويجوز أن يكون في نحو: «قام زيد ظريفاً» إذا كان «زيد» لا يُعرَف إلّا بالظريف. وذكر أنّ النصب على القطع عند غير الفراء من الكوفيّين يجوز حيث يراد التأكيد، وحيث لا يراد(٤٠).

- استعمل ابن سعدان في كلامه مصطلحَ «الفعل» لغير معنى الفعل المعهود سبعاً وثلاثين مرّة، يريد به اسمَ الفاعل أو ما كان نحوه كالصّفة المشبّهة بالفاعل [ص ٥٦، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٧، ٨٢، ٨٧]. وقد نبّه المحقّق معلّقاً [ص ٥٦] حيث ورد أوّل مرّة أنّه «يريد اسم الفاعل خاصّة **أو المشتقَّ عامّة**، وهذا مصطلح كوفيٌّ، وقد يوصف بالدائم...»؛ وظهر له في الموضع الثاني [ص ٥٨] حيث اقترن في (باب ظنّ) بالمفعول الثاني لـ «ظنَّ» وأخواتها، «**أنّه يريد به الخبرَ**، لأنّه سيسمّيه قريباً خبراً للظنّ».

وفي بعض ما علّق به المحقّق في هذين الموضعين نظر. ففي قوله: «أو المشتقَّ عامّة» إطلاقٌ لا يناسب الواقع، فمرادُ ابن سعدان كما يدلّ كلامُه بسياقه، وما اكتنفه من تبيين وتفسير وتمثيل، مقيّدٌ باسم الفاعل وما كان نحوه كالصفة المشبّهة لا غير.

والذي ظهر للمحقّق في (باب ظنّ) من أنّه أراد بـ «الفعل» الخبرَ، رأيٌ

(٤٠) أبو حيان الأندلسي، منهج السالك، ١/ ١٨١-١٨٢.

لا يستند إلى دليل قاطع أو راجح. والنظرة الكلّيّة في كلام ابن سعدان في تلك المواضع العشرة التي ورد فيها هذا المصطلح سبعاً وثلاثين مرّة تدلّنا على أنّه كان يريد منه المفهومَ الصرفيَّ، ذلك النوع المعيَّن من المشتقّات: اسم الفاعل و ما إليه، ولم يعبّر عن حالة إعرابيّة.

ولو أراد منه ذلك في رأيي لقيّده تقييداً يدلّ على تلك الحالة، ولقال مثلاً في نحو: «ظننت عبد الله عالماً»: ونصبتَ «عالماً» لأنّه فعل للظنّ؛ كما قال في «عبد الله» نُصِب لأنّه اسم للظنّ. دليلي على ذلك أنّ ابن سعدان استعمل مصطلح «فِعْل» في موضعين آخرين غير تلك المواضع، استعمالاً بعيداً عن استعمال ذلك المصطلح الأوّل «الفعل»، أراد به الدلالةَ على حالة إعرابيّة فقط، وهو ممّا فات المحقّقَ التنبيهُ عليه؛ فقال في (باب ما لم يُسمَّ فاعله): «تقول: أُعطي عبدُ الله دينارين. نصبت (الدينارين)، جعلتهما فِعْل ما لم يُسمَّ فاعله». يريد بذلك المفعولَ.

وقال في (باب الجواب فيما لم يُسمَّ فاعله): «وإذا قال: كم ضُرِب عبد الله؟ فقل: سوطين، نصبت لأنّهما فِعْل ما لم يُسمَّ فاعله». يريد به النيابةَ عن المصدر، أو كأنّه ظنّ فيه المفعوليّة.

– كان من كلام ابن سعدان في (باب الاستثناء) أنْ بيّن حكمَ «إلّا»: أن يُنصَب بها في الخبر (الإثبات)، ويُتبَع ما قبلها في الجحد (النفي). وكان ممّا قاله فيها جحداً: «وتقول في الجحد: ما لقيت أحداً إلّا زيداً، نصبت (زيداً) ردًّا على (أحد)،.. وتقول: ما سار أحد إلّا زيدٌ، رفعت (زيداً) ردًّا على (أحد). وقال الله عزّ وجلّ: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ ﴾[يونس: ٨٣]».

وقد علّق المحقّق ثمّة على قول ابن سعدان من النصب بـ «إلّا» خبراً، والإتباع جحداً، بما فيه نظر.

قال: «... ومن جانب آخر فإنّ عبارته تقبل الحمل على القولين في العامل الناصب للمستثنى: أحدهما - وهو للكوفيين - أنّ الناصب هي «إلّا». والآخر - وهو للفرّاء ومن تابعه - أنّ «إلّا» مركّبة من «إنّ» و«لا» فنصبوا بها اعتباراً بـ «إنّ»....».

وفي نسبة القول الثاني إلى الفراء نظر؛ فهو خلاف ما كان عليه كلامه في كتابه (معاني القرآن). وقد نظر بعض الباحثين فيه، فوجده يقول بتركيب «إلّا» من «إنْ» النافية(*) و«لا» العاطفة، وأنكر بذلك أن يكون ناصبُ المستثنى عنده «إنّ» المركّبة مع «لا» كما نُسِب إليه(٤١).

وقال المحقّق يعلّق على ما قاله ابن سعدان عن الإتباع: «اقتصر على الإتباع في النفي في حين أنّ الفراء أثبت في معانيه (١/ ١٦٦ - ١٦٨) جواز الإتباع والنصب على الاستثناء...».

وفي هذه العبارة ما يوهم بخلاف الواقع من وجهين؛ فهي توهم بأنّ الحكم بجواز النصب على الاستثناء مذهب الفراء لا غير، وأنّه يجيز ذلك على إطلاقه. والصحيح أنّ النصب على الاستثناء إذا كان الاستثناء تامًّا منفيًّا متّصلاً جائز فصيح، حكاه سيبويه لغة لبعض العرب، ورأى بعض النحاة أنّ النصب هو الوجه؛ وشرط الفرّاء لجواز النصب أن يكون المستثنى منه معرفةً(٤٢). والأمثلة التي ساقها ابن سعدان لم تجرِ على شرط الفرّاء، فلا

(*) نصَّ ابن يعيش وغيره على أن الفراء يرى أن إلَّا مركبة من إنَّ التي تنصب الأسماء، انظر شرح المفصل: ٣/ ١٨٧ والمصادر في حاشيته. [المجلة].

(٤١) د. حمدي الجبالي، ما تعدد فيه النقل عن الفرّاء في ضوء معاني القرآن، ص ٢٥-٢٦. وكلام الفراء الذي استند إليه الباحث في كتابه (معاني القرآن) ٢/ ٣٧٧.

(٤٢) انظر مثلاً: سيبويه، الكتاب ٢/ ٣١١، ٣١٩، والفراء، معاني القرآن، ١/ ١٦٦-١٦٧، ٢/ ٢٩٨، والمرادي، الجنى الداني، ص٥١٥، والسيوطي، الهمع ٢ / ١٨٩.

وجه للنصب فيها على الاستثناء على رأي الفراء.

وإلى هذا وذاك ترك المحقّقُ التعليقَ على مصطلح «ردّ» الذي وقع في عبارة ابن سعدان في هذا الباب أربع مرّات - وهو ما ورد مرة أخرى في (باب كم)، دون أن يبيّنه المحقّق -، فكان ينبغي أن يبيّن أنّه مصطلحٌ كوفيٌّ أراد به البدل، و هو أحد المصطلحات التي استعملها الفرّاء في كتابه (معاني القرآن) للتعبير عن البدل(٤٣)؛ وفاته أن يبيّن أنّ الآية الكريمة التي استدلّ بها ابن سعدان ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ ﴾ [يونس: ٨٣] لا تناسب الأمثلة التي اكتنفتها؛ لأنّ الاستثناء فيها من قبيل الاستثناء المفرّغ، و«ذريّةٌ» فيها فاعل «آمن» لا بدل، خلافاً لتلك الأمثلة التي قامت على الاستثناء التامّ المنفي المتّصل، وفيه يكون ما بعد «إلّا» بدلاً من المستثنى منه على المشهور.

- نصَّ ابنُ سعدان في (باب كان) على الإحالة في دخول «إلّا» على «لم يزل»، إذ قال: «وإذا أدخلت «إلّا» على «لم يزل» فهو محال».

وقد وقف المحقّقُ على ذلك وقفة لا تُغني؛ إذ لم يبيّن المقصودَ من ذلك، واكتفى بقوله: «جاء هذا المعنى في احتجاج الكوفيّين لإجازة تقدّم خبر «ما زال» عليها في الإنصاف ص ١٥٦».

وكان الواجب أن يبيّن المحقّق أن ذلك باطل لا يصحّ، فلا يقال: لا يزال زيد إلّا قائماً، كما لا يقال: يزال زيد قائماً؛ لأنّ ذلك لا يُستعمَل إلّا بلفظ النفي، فإذا استثنيتَ صار النفيُ إيجاباً، وانتقض المعنى بعضه ببعض، فكان محالاً، عُدِل به عن وجهه، وتحوّل من حال إلى حال.

- نصّ ابنُ سعدان في (باب كان) على نصب ما بعد (بل) و(لكن) إذا كانتا مع «ما كان» ونحوها، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن

(٤٣) انظر مثلاً: الفراء، معاني القرآن، ١/ ٥٦، ١٩٢، ٤٢٧، ٢/ ٦٥، ٧٧، ٤٠٧، ٣/ ١٠٤.

رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وعلّق المحقّقُ على ذلك تعليقَ سهو وغفلة بقوله: «وقد صرّح الفرّاء في المعاني (١/ ١٧٠ - ١٧١، ٤٦٥) بتقدير (كان) في تفسير نصب «أبا»، ولم يحمله على العطف، ولم يفعل المصنّف ذلك هنا. إلّا أنّ النحاس وأبا حيّان وغيرهما نقلوا عن ابن سعدان موافقةَ الفراء في هذا التقدير فيما هو كآيتنا، وهو قوله تعالى في [يونس: الآية ٣٧]: ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ...﴾».

فالسهو بادٍ فيما قاله عن تقدير «كان» تنصب كلمة «أبا». والصحيح تقدير «كان» ناصبة ما بعد «لكنْ»، أي كلمة «رسولَ».

على أنّ في بقيّة كلام المحقّق ما يدعو إلى التوقّف؛ لما فيه من نفي ما لا يحسن أو يجوز في الآية عند المصنّف غيرُه، إذ نفى عن ابن سعدان في قوله: «ولم يفعل المصنّف ذلك هنا. إلّا أنّ النحاس وأبا حيّان وغيرهما نقلوا عن ابن سعدان موافقةَ الفراء في هذا التقدير فيما هو كآيتنا...» = تقديرَ «كان» تُنصَب بها كلمةُ «رسولَ» في هذه الآية. وهو من قبيل نفي اللازم؛ لأنّ انتفاء وجه العطف بـ «لكنْ» هنا عند ابن سعدان؛ لأنّ «لكنْ» ممّا لم يذكره في (باب حروف النسق)، يوجب أن يكون النصب على تقدير عامل يدلّ عليه السياقُ، و هو «كان». وليس ترْكُ ابن سعدان التصريحَ بذلك والنصَّ عليه دليلَ منع أو قرينة إنكار، لأنّ اللازم لا يلزم النصُّ عليه أو التصريحُ به. والله أعلم.

- ذكر ابن سعدان في (باب النسبة) أنّ النسبة إلى ما كان مضافاً تكون إلى المضاف إليه، ومثّل لذلك فقال: «تقول إذا نسبته إلى (أبي جعفر): جعفريّ، وإلى (عبد شمس) أو (عبد القيس) أو (عبد الدار): عبديّ».

وقد لحظ المحقّقُ في ذلك اختلافاً، فعقّب بقوله: «المثالان الأخيران

خارجان [قلت: كذا. والصحيح: الأمثلة الثلاثة الأخيرة خارجة، وفي ضوء ذلك تصحّح الضمائر التالية] عن قوله: «فانسبه إلى الذي أضفته إليه»، وكان ينبغي أن تسبقهما عبارة تميزهما مما قبلهما كقول المبرد في المقتضب (٣/ ١٤١): إذا كان المضاف علماً والمضاف إليه من تمامه فالباب النسب إلى الأول». ا هـ.

على أنّ ذلك وحده، على صوابه، غير كافٍ؛ فقد كان يحسن بالمحقّق أن ينبّه على أنّه من الجائز النسبةُ إلى الثاني في تلك الأمثلة الأخيرة، فيقال مثلاً: داريّ في النسبة إلى عبد الدار، كما قيل منافي في النسبة إلى «عبد مناف» خوف اللبس(٤٤)؛ و أنّ المحفوظ فيها، وهو الأوضح، عبشميّ وعبقسيّ وعبدريّ، كما نصّ أبو حيّان، بصياغة اسم من الاسمين، ليرتفع اللبس(٤٥).

– وقال ابن سعدان في الباب نفسه: «وإذا نسبوا إلى (مَفْعَل) من **ذوات الياء** نسبوه بالواو. قالوا في النسبة إلى (مرمى): مرمويّ، وإلى (مغزى): مغزويّ، وإلى (عليّ): علَويّ. وقالوا: هذه إبل نوويّة؛ إذا كانت تأكل النوى».

وفي هذا القول ما يحتاج إلى التعليق، وقد كان على المحقّق أن ينهض له كما ينبغي، جرياً على ما كان عليه في التعليق على كلام ابن سعدان في هذا المختصر هنا وهناك. ولو فعل ذلك لقال:

١ – «مغزى» ليس من ذوات الياء، بل من ذوات الواو، فهو مثال غير مناسب لما نصّ عليه ابن سعدان. فهل كان في الكلام سقط، وكان الكلام في أصله قبل ذلك: «وإذا نسبوا إلى (مَفْعَل) من ذوات الياء [و الواو] نسبوه بالواو»؟

---

(٤٤) انظر: سيبويه، الكتاب٣/ ٣٧٦، والمبرد، الكامل،١٢٣٢، وابن السراج، الأصول ٣/ ٦٩، والرضي، شرح الشافية، ٢/ ٧٥.

(٤٥) أبوحيان الأندلسي، الارتشاف، ص ٦٠٣.وانظر: الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ١/ ٤٧٠.

٢- «عليّ» و«نوى» التي نُسِب إليها في قولهم: إبل نوويّة، ليس على وزن «مَفْعَل»، فالأول وزنه «فعيل» والثاني «فَعَل».

٣- من تمام التعليق في رأيي التنبيهُ على جواز الحذف في النسبة إلى مرمى ومغزى وملهى، فيقال: مرميّ ومغزيّ وملهيّ، فقد أجازه سيبويه والمبرّد، واختاره بعض المتأخرين، وإن كانت النسبة بقلب الألف واواً: مرمويّ ومغزويّ وملهويّ، الوجه(٤٦).

- نصّ ابن سعدان في (باب الجمع بالتاء) على جمع فُعْلة بالتثقيل «نحو ظُلْمة وظُلُمات، وإن شئت خفّفت»؛ كما نصّ على جمع فِعْلة بالتخفيف«نحو كِسْرة وكِسِرات، وربّما ثقّلوه».

وقد عقّب المحقّق على ذلك بحاشيتين، قال في أولاهما: «وفي الارتشاف (١/ ٢٧٦) أن الإتباع في فُعْلة مضمومة العين ومكسورتها قصره الفراء على المسموع. وعبارة المصنّف تبيّن أن التسكين والإتباع جائزان على الإطلاق، مع مراعاة أنّه بدأ بالضم أي الإتباع، وعكس مع مكسور العين».

وقال في الأخرى: «وجاء في دقائق التصريف ص ١٣٠أنّ التسكين أولى. وجاء في الارتشاف (١/ ٢٧٦): وفي كتاب أبي الحسن الهيثم: لا يجيز الكوفيّون كِسِرات يعني بكسر السين في جمع كِسْرة». وهذا النقل ينبغي أن يكون خاصًّا بهذا اللفظ؛ لأنّ إطلاقه في (فِعْلة) مكسورة الفاء يناقض ما جاء عن الكوفيين من إيرادهم الكسر، فقد سلفت الإشارة في التعليق السابق إلى قول الفراء.....

وفي تعليق المحقّق في هاتين الحاشيتين ما يدعو إلى التعقيب:

---

(٤٦) انظر: سيبويه، الكتاب ٣/ ٣٥٢-٣٥٣، والمبرد، المقتضب ٣/ ١٤٧- ١٤٨، وابن السراج، ١/ ٣٧٧، والفارسي، التكملة ٥٤.

١ – ليس من المناسب أن يزيد المحقّق في تعليقه جمعَ «فُعْلة» فيما قصر الفراء الإتباعَ فيه على السماع. بل الواجب أن يقيّد ذلك بجمع «فِعْلة» بكسر الفاء؛ لأنّ أبا حيّان في (الارتشاف) لم يصرّح بما قصر الفراء الإتباعَ فيه على السماع، لكنّ سياق الكلام دالٌّ على أنّ الفراء قصَرَ الإتباعَ على المسموع في جمع «فِعْلة» بكسر الفاء؛ لأنّه جاء في سياق الكلام على جمع فِعْلة على فِعِلات نحو سِدْرة وسِدِرات. ذكر ذلك، ثمّ قال: وهي لغة نصّ عليها الأخفش وغيره، ونصّ سيبويه على جواز ذلك واطّراده، وقصره الفراء على المسموع.

ويؤيّد ذلك عندي، ويدلّ عليه أنّ الإتباع في جمع «فُعْلة» كان بمنجاة ممّا شاب الإتباعَ في جمع «فِعْلة» وخالطه عند الكوفيّين. ففي قول ابن سعدان في جمع «فِعْلة»: «وربّما ثقّلوه» = ما يدلّ على أنّ الإتباع في جمع «فِعْلة» قليل غير مطّرد، لا يُقاس في كلّ لفظ من هذا الباب.

والنصُّ الوارد في كتاب أبي الحسن الهيثم، الذي ساقه أبو حيّان في (الارتشاف):«لا يجيز الكوفيّون كِسِرات» يعني بكسر السين في جمع كسرة = يُشعر أن مذهب الكوفيّين في ذلك السماعُ لا القياس.

وليس ببعيد من هذا وذاك أن ترى أبا القاسم محمد بن سعيد المؤدّب ينصّ على أنّ بني أسد يقولون: سِدِرات وخِرِقات، فيتبعون الكسرةَ الكسرةَ؛ ثمّ يذكرُ الفتحَ عن بعض العرب «سِدَرات»، والسكونَ عن بعضهم «سِدْرات»، ثم يقول: «وهذا أولى أن يُسكَّن لتثقيل الكسرة»(٤٧).

٢ – بات من الواضح في ضوء ما قلت أنّ عبارةَ المصنّف لا تدلّ على أنّ الإتباع في جمع «فِعْلة» جائز على الإطلاق، خلافاً لما صرّح به المحقّق. وإلّا فكيف يفسّر قوله في ذلك: «وربّما ثقّلوه»؟

(٤٧) ابن سعيد المؤدّب، دقائق التصريف، ١٣٧.

٣- رأي المحقّق في الحاشية الثانية المبنيّ على تقييد منع الإتباع الذي جاء فيما نُقِل من كتاب أبي الحسن الهيثم، بلفظ «كِسِرات»، دون إطلاقه في جمع «فِعْلة»، لما يقتضيه من مناقضة ما جاء عن الكوفيّين من إيراد الكسر = لم يبلغ التمام. فلو نظر فيه عميق نظر لانتهى إلى أنّ الكوفيّين ينكرون «كِسِرات» بالإتباع، لأنّه لم ينته إليهم فيه سماع، ولو كان لهم فيه سماع لآمنوا به واطمأنّوا إليه؛ ولتبيّن له بآخرة أن الإتباع في جمع «فِعْلة» عند الكوفيّين مبنيّ على السماع، لا القياس. وهو الموافق رأيَ الفراء، وقول ابن سعدان، والله تعالى أعلم.

- ذكر ابن سعدان في (باب إنّ) الفعلَ شهِد في أخوات ظنَّ، إذ قال: «فإذا جئت بـ «ظننتُ» وأخواتها فافتح (أنّ). تقول: ظننتُ أنّ أخاك خارجٌ، وشهدت أنّ عبد الله مرتحل».

وقد كان على المحقّق أن يعقِّب على ذلك بما ينبغي؛ لأنّ ذلك غير معروف، ولم يقل به أحد فيما أعلم، فكأنّه قاسه على «علِم»، شام ما فيه من معناه - وهو معنى ثابت له نصّ عليه بعض العلماء نصًّا - فحكم عليه بحكمه.

- ذكرَ ابن سعدان في (باب حروف الرفع) فيما ذكر من أدوات يجيء ما بعدها مرفوعاً «كم» وعدَّها فيما «يرفعن الأسماء لا غير».

وقد بيّن المحقّقُ ثمّة أنّه «يريد الاستفهاميّة لتقدّم قوله في الخبريّة إنّها تخفض، ولقول السيرافي في كلامه عن الخبرية في شرحه» إنّ أهل الكوفة يخفضون ما بعد كم في كلّ حال بـ (من) ظاهرة أو مقدّرة.

واستدلالُ المحقّق في هذه الحاشية بقول السيرافيّ لا يناسب الظاهرَ من كلام ابن سعدان [ص ٥٤] أنّ «كم» الخبريّة حرف خافض يخفض الأسماء؛ لأنّ الخفض مع وجود «من» الظاهرة بعد «كم» يكون بـ «من» لا بها.

على أنّ المحقّق ترك في رأيي ما يجب التعليقُ عليه من قَصْرٍ لا ينبغي

في قوله: «يرفعن الأسماء لا غير»؛ لأنّ الأصل الواجب في كم الاستفهاميّة نصبُ ما بعدها على التمييز، وربّما جُرَّ إذا جُرَّت، والرفعُ بعدها خلاف الأصل، وإذا قيس بالنصب كان كالشّاذ لا يكاد ينصره السماع، وربّما لم تختلف في الرفع عن كم الخبريّة، بل إنّ ما أحال عليه المحقّق ثمّة من مصادر دالٌّ على ورود الرفع بعد كم الخبريّة وروداً تؤيّده شواهد صحيحة، بخلاف الاستفهاميّة التي بُني الرفع بعدها على جواز ظنّي محض.

هذا بعضُ ما بدا لي في (مختصر النحو) دراسة وتحقيقاً، أرجو أن يكون فيه ما يُفيد المحقّقَ إذا ما نهض لطبعه مرّة أخرى. واللهَ أدعو أن يغفر لي زلّتي، والحمدُ لله أوّلاً وآخرًا.

* * *

المصادر والمراجع

- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٩٩٩.
- أدب الكتاب للصولي، اعتنى به محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية – القاهرة، ١٣٤١ هـ.
- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
- الأصول، ابن السرّاج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣، ١٩٩٦.
- إعراب القرآن، النحاس، تح: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ١٩٨٥.

- إنباه الرواة، القفطي، تح: أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي - القاهرة،مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٩٨٥.
- باب الهجاء، ابن الدهان، تح: د. فائز المدرس، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - إربد، ط١، ١٩٨٦.
- تاج العروس، الزبيدي، ج- ١٥، تح: مجموعة من المحققين، الكويت، ط١، ١٩٧٥.
- تاريخ الإسلام، الذهبي، تح: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
- تاريخ العلماء النحويين، القاضي التنوخيّ، تح: د. عبد الفتاح الحلو، جامعة الإمام - الرياض، ١٩٨١.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، عني به محمد عوامة، دار القلم - دمشق، ط٣ - ١٩٩١.
- التكملة، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١.
- جامع البيان في القراءات السبع، الداني، تح: جماعة من الباحثين، جامعة الشارقة، ط١، ٢٠٠٧.
- الجنى الداني، المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة وصاحبه، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ ١٩٩٢.
- دقائق التصريف، ابن سعيد المؤدّب، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر - دمشق، ط١، ٢٠٠٤.
- شرح الجمل، ابن عصفور، عُني به: فواز الشعار، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- شرح الشافية، رضي الدين الأستراباذي، تح: محمد نور الحسن وصاحبيه؛ دار الكتب العلمية - بيروت،١٩٧٥.

- طبقات النحويّين واللغويّين، الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة، ط٢.
- طبقات النحويّين واللغويّين، ابن قاضي شهبة، تح: د. محسن غياض، مطبعة النعمان – النجف، ١٩٧٤.
- غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٦.
- الكامل، المبرد، تح: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣، ١٩٩٧.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهذلي، تح: جمال السيد رفاعي الشايب، سما للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧.
- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب – بيروت.
- لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله الكبير و صاحبيه، دار المعارف – القاهرة.
- ما تعدد فيه النقل عن الفرّاء في ضوء معاني القرآن، د. حمدي الجبالي، مجلة الجامعة الإسلاميّة – غزة (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م٦، ع٢، يونيه ١٩٩٨.
- مختصر النحو، ابن سعدان، دراسة وتحقيق: د. حسين أحمد بوعبّاس، حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، جامعة الكويت، الرسالة ٢٣٧، الحوليّة ٢٦ – ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥.
- معاني القرآن للفراء، تح: محمد علي النجار وصاحبيه، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجّاج، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٩٨٨.

- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تح: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٩٩٣.
- معرفة الثقات، العجلي، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ١٩٨٥.
- معرفة القراء الكبار، الذهبي، تح: د. طيار آلتى قولاچ، مركز البحوث الإسلامية - إستانبول، ط١، ١٩٩٥.
- المقتصد في شرح التكملة، الجرجاني، تح: د. أحمد الدويش، جامعة الإمام - الرياض، ط١، ٢٠٠٧.
- المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة،ط١، ١٩٩٤.
- منهج السالك، أبو حيان الأندلسي، عُني به: سدني جليزر، الجمعية الوطنية الأمريكية - نيوهافن، ١٩٤٧.
- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، الأنباري، تح: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الزرقاء، ط٣، ١٩٨٥.
- نكت الهميان، الصفديّ، وقف على طبعه أحمد زكي، المطبعة الجمالية - القاهرة، ١٩١١.
- همع الهوامع، السيوطيّ، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- الوافي بالوفيات، الصفدي،تح: أحمد الأرناؤوط وصاحبه، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
- الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، ابن سعدان، تح: محمّد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - دبي، ط١، ٢٠٠٢.

* * *